الأمم المتحدة

E/CN.5/2000/4

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
14 December 1999
Arabic
Original: English

لجنة التنمية الاجتماعية

الدورة الثامنة والثلاثون

٨-١٧ شباط/فبراير ٢٠٠٠

البند ٣ (ب) من جدول الأعمال المؤقت*

متابعة مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية: استعراض خطط وبرامج عمل الأمم المتحدة ذات الصلة المتعلقة بحالة الفئات الاجتماعية

السنة الدولية لكبار السن، ١٩٩٩

تقرير الأمين العام

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
أولا - مقدمة	١ ٤	٢
ثانيا - الآراء المتعلقة باستكمال خطة العمل الدولية للشيخوخة وعقد اجتماع ثان للجمعية العالمية للشيخوخة في عام ٢٠٠٢	٥ ٧	٣
ثالثا - تكييف استجابة السياسات الدولية للضرورات الجديدة لشيخوخة الأفراد والسكان..	٨ ٢٣	٤
رابعا - عملية الاستعراض والتقييم	٢٤ - ٢٦	٨
خامسا - استنتاجات وتوصيات	٢٧ ٣٠	٩

* E/CN.5/2000/1.

140100 140100 00-20807 (A)
0020807

أولا – مقدمة

١ – وفقا لمقررات سابقة للجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجنة التنمية الاجتماعية، ستنظر اللجنة، في إطار البند ٣ (ب) من جدول أعمال دورتها الثامنة والثلاثين في استعراض خطط وبرامج عمل الأمم المتحدة ذات الصلة المتعلقة بحالة الفئات الاجتماعية.

٢ – وكانت لجنة التنمية الاجتماعية قد طلبت إلى الأمين العام في مقررها ١٠١/٣٦ أن يقدم إليها في دورتها السابعة والثلاثين تقريرا عما يمكن أن يكون هناك من خيارات أخرى لتحسين موثوقية عملية الاستعراض والتقييم الحالية وصلاحيتها وصفتها العملية تحسينا كبيرا فيما يتعلق بخطة العمل الدولية للشيخوخة، مع التركيز بصورة خاصة على الأولويات التي يجري تحديدها في المناقشات التحضيرية الجارية للسنة الدولية لكبار السن (١٩٩٩). وفي دورتها السابعة والثلاثين وفي جملة أمور شملها قرارها ٢/٣٧، أقرت اللجنة مع التقدير مذكرة الأمين العام (E/CN.5/1999/8) بشأن السنة الدولية لكبار السن وترتيبات متابعة السنة؛ وطلبت إلى الأمانة العامة للأمم المتحدة أن تدرج، حيثما أمكن الخبرات والسياسات وأفضل الممارسات التي تفيد بها الدول في استراتيجية طويلة الأجل بشأن الشيخوخة، تشمل أيضا عمليات استعراض دورية، لكي تنظر فيها الجمعية العامة في دورتها السادسة والخمسين في عام ٢٠٠١؛ واقترحت اللجنة أن تجري الأمانة العامة مزيدا من الدراسة لإمكانية جدوى إدراج مؤشر للتنمية يتعلق بالشيخوخة في "تقرير التنمية البشرية"؛ وطلبت إلى الأمين العام أن يلتمس آراء الدول والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص بشأن استكمال خطة العمل الدولية للشيخوخة فيما إذا كان من المستحسن والممكن أن يعقد في عام ٢٠٠٢ اجتماع استعراض النتائج التي توصلت إليها الجمعية العالمية للشيخوخة، بما في ذلك فيما يتصل بالعلاقة بين الشيخوخة والتنمية.

٣ – وفي وقت لاحق، اعتمدت الجمعية العامة في دورتها الرابعة والخمسين القرار A/54/24، الذي قررت بموجبه أمورا، في جملتها، أن تعهد إلى لجنة التنمية الاجتماعية بتنقيح خطة العمل الدولية للشيخوخة وإعداد استراتيجية طويلة الأجل بشأن الشيخوخة؛ وطلبت إلى الأمين العام أن يتشاور مع الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية عند إعداد مشروع خطة العمل المنقحة، بما في ذلك وضع مقترحات بشأن آلية للاستعراض، تقدم إلى لجنة التنمية الاجتماعية في عام ٢٠٠١؛ وطلبت إلى لجنة التنمية الاجتماعية أن تعتمد، في دورتها الثامنة والثلاثين، توصية بشأن ما إذا كان من المستحسن والممكن عقد اجتماع ثان للجمعية العالمية للشيخوخة في عام ٢٠٠٢، يكرس لاستعراض نتائج الاجتماع الأول للجمعية العالمية للشيخوخة، والنظر في الاستراتيجية الطويلة الأجل

بشأن الشيخوخة في سياق إقامة مجتمع لجميع الأعمال، وأن تقدم إلى الجمعية العامة تقريرا عن المسألة أثناء دورتها الرابعة والخمسين.

٤ - ويوجز هذا التقرير الردود التي وردت من الدول ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص بشأن إمكانية واستصواب عقد اجتماع ثان للجمعية العالمية للشيخوخة، ووضع استراتيجية طويلة الأجل بشأن الشيخوخة. ويناقش التقرير أيضا الخيارات الممكنة لاستعراض وتقييم خطة العمل الدولية للشيخوخة وإمكانية وضع جدول زمني متسلسل للمناسبات التي تسبق إجراء المتابعة المقترحة للجمعية العالمية للشيخوخة في عام ٢٠٠٢، لكي تنظر فيها اللجنة.

ثانيا - الآراء المتعلقة باستكمال خطة العمل الدولية للشيخوخة وعقد اجتماع ثان للجمعية العالمية للشيخوخة في عام ٢٠٠٢

٥ - طبقا لقرار لجنة التنمية الاجتماعية ٢/٣٧، أرسلت مذكرة شفوية مؤرخة ٢٣ تموز/يوليه ١٩٩٩ إلى الدول الأعضاء، طُلب فيها إلى هذه الدول إبداء آرائها بشأن استكمال خطة العمل الدولية للشيخوخة، وفيما إذا كان من المستحسن والممكن عقد اجتماع في عام ٢٠٠٢ لاستعراض النتائج التي توصلت إليها الجمعية العالمية للشيخوخة، بما في ذلك العلاقة المترابطة بين الشيخوخة والتنمية. وفي أثناء كتابة هذا التقرير، جاءت ردود على المذكرة الشفوية من الاتحاد الروسي واسبانيا وجمهورية ألمانيا الاتحادية والإمارات العربية المتحدة والبرتغال وبيلاروس والجمهورية التشيكية وفنلندا وقبرص وقطر وموريشيوس. كما أشير إلى هذه المسألة في البيانات التي أدلت بها الدول الأعضاء أثناء الجلسات العامة للجمعية العامة المخصصة للسنة الدولية لكبار السن (٤-٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩)[(١)] . وعلاوة على ذلك، اشترك ٨٣ بلدا في تقديم قرار الجمعية العامة ٢٤/٥٤.

٦ - ويبدو أن هناك في أوساط الدول الأعضاء التي أدلت بآرائها في هذا الموضوع خطيا أو في بيانات شفوية تليت في الجلسات العامة تأييدا واسعا لفكرة عقد مؤتمر في عام ٢٠٠٢ لاستعراض النتائج التي توصلت إليها الجمعية العالمية للشيخوخة. ومع ذلك تراوحت الردود بشأن تحديد الأهداف الدقيقة لذلك المؤتمر. فقد رأى الاتحاد الروسي واسبانيا وجمهورية ألمانيا الاتحادية وأوكرانيا وقبرص أنه ينبغي ''تنقيح'' أو ''استكمال'' الخطة. بينما أعربت فنلندا عن رأي مفاده أن إعداد خطط ملموسة أمر ممكن على الصعيدين الوطني والإقليمي ولذلك، فإن الأمم المتحدة تستطيع التركيز على صياغة المبادئ المعيارية العامة، كما طلبت إجراء مناقشة وافية لموضوع تعميم مراعاة الشيخوخة في سياق البرامج العالمية الحالية. وفي

أثناء الجلسات العامة للجمعية العامة المعقودة يومي ٤ و ٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩، لاحظ الاتحاد الأوروبي، في معرض إشارته إلى ضرورة تنقيح خطة العمل لجعلها تتماشى مع الاحتياجات المعاصرة، بأنه من الممكن أن تلبى هذه الحاجة عن طريق وضع استراتيجية جديدة طويلة الأجل بشأن الشيخوخة؛ وأن عقد اجتماع عالمي في عام ٢٠٠٢ لاستعراض نتائج الاجتماع للجمعية العالمية يسهم في وضع استراتيجية جديدة. وساندت دول أعضاء أخرى فكرة استعراض التقدم المحرز في تنفيذ خطة العمل وهي، الأرجنتين واستراليا، وجمهورية إيران الإسلامية والبرتغال والجمهورية الدومينيكية وجمهورية كوريا وشيلي وموريشيوس واليابان، وأعربت أيضا عن تأييدها لوضع استراتيجية طويلة الأجل بشأن الشيخوخة، مع الإشارة بالتحديد إلى عقد اجتماع ثان للجمعية العالمية للشيخوخة.

٧ - وفي شهر تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩ التمست آراء المنظمات غير الحكومية المعنية. وقُدمت ردود من رابطة المتقاعدين الأمريكية، ومنظمة شواغل الشيخوخة، ومنظمة يورولنك للشيخوخة والاتحاد الدولي لرابطات كبار السن، والرابطة الدولية لمساعدة المسنين، والاتحاد الدولي المعني بالشيخوخة. واتفق الجميع على عقد اجتماع ثان للجمعية العالمية للشيخوخة. على أن الاتحاد الدولي المعني بالشيخوخة أعرب عن رأيه بأن عقد الاجتماع الثاني في عام ٢٠٠٢ لن يفسح متسعا من الوقت لاتخاذ الاستعدادات المناسبة. وفيما يتعلق بهيئات الأمم المتحدة، جاءت ردود من منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ومركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الصحة العالمية، التي أيدت جميعها عقد اجتماع ثان للجمعية العالمية للشيخوخة. وتتشاور الأمانة العامة مع مختلف عناصر القطاع الخاص لمعرفة مدى اهتمامها بهذه المسألة.

ثالثا - تكييف استجابة السياسات الدولية للضرورات الجديدة لشيخوخة الأفراد والسكان

٨ - انتهت السنة الدولية لكبار السن بتحقيق تقدم مهم في فهم قضايا الشيخوخة في العالم جراء تسليط قدر كبير من الأضواء على الموضوع على الصعيد الدولي وما أعقب ذلك من إثارة الاهتمام به. وقد أثرت السنة الدولية الحوار ونشرت الوعي وشحذت المناقشة والبحث الموضوعي وهيأت مجموعة واسعة من المبادرات، على نحو ما أشير إليه في التقرير الأخير للأمين العام المقدم إلى الجمعية العامة (A/54/268). وقد استعرض العديد من هذه المبادرات خلال الجلسات العامة المعقودة في يومي ٤ و ٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩. وتمثلت إحدى النتائج الهامة للسنة في اقتراح عقد اجتماع ثان للجمعية العالمية للشيخوخة في عام ٢٠٠٢ (قرار الجمعية العامة ٥٤/٢٤). وحددت الجمعية العامة مهمتين رئيسيتين

للعملية المفضية إلى اجتماع الجمعية العالمية لعام ٢٠٠٢ هما: وضع استراتيجية طويلة الأجل بشأن الشيخوخة؛ وتنقيح خطة العمل الدولية للشيخوخة.

٩ - وقد ورد اقتراح وضع استراتيجية طويلة الأجل بشأن الشيخوخة أول ما ورد في تقرير الأمين العام عن عملية الاستعراض والتقييم الرابعة لتنفيذ خطة العمل الدولية للشيخوخة (E/CN.5/1997/4). وزيد في تطوير الفكرة في الإطار التنفيذي للسنة الدولية لكبار السن (A/52/328)، وفي تقريري الأمين العام المقدمين في الآونة الأخيرة عن الاستعدادات للسنة الدولية لكبار السن (A/53/294)، وعن أنشطة هذه السنة وما تركته من إرث (A/54/268) وكذلك في مذكرة الأمين العام عن السنة الدولية وترتيبات المتابعة (E/CN.5/1999/8).

١٠ - ومن شأن وجود استراتيجية طويلة الأجل في المستقبل أن يوفر بيانا عاما وشاملا لنُهُج السياسات المعتمدة إزء موضوع شيخوخة الأفراد والسكان، وأن يتصدى للتحدي الذي تمثله الشيخوخة في البلدان التي تمر بمراحل مختلفة من التحول الديمغرافي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية. ويمكن إقامة هذه الاستراتيجية على أساس المعارف المكتسبة من دراسة موضوع السنة الدولية لكبار السن - - أي موضوع إقامة مجتمع لكل الأعمار، بأبعاده الأربعة وهي: حالة كبار السن؛ ونماء الفرد على مدى العمر؛ والعلاقات بين الأجيال المتعددة؛ والتفاعل بين شيخوخة السكان والتنمية.

١١ - وفي حين أن الاستراتيجية الطويلة الأجل يمكن أن تكون بيانا للسياسة العامة بشأن الشيخوخة في القرن الحادي والعشرين، فإن وجود خطة عمل دولية منقحة للشيخوخة يمكن أن تترجم السياسة العامة إلى توصيات عمل ملموسة. وستتجه الاستراتيجية الطويلة الأجل وخطة العمل المنقحة/المستكملة/المعدلة في المستقبل إلى التركيز على حالة كبار السن بالدرجة الأولى، لكنهما ستضيفان توصيات عملية جديدة تستمد من الأبعاد الأربعة لموضوع إقامة مجتمع لكل الأعمار.

١٢ - وخطة العمل الدولية للشيخوخة هي أول وثيقة دولية بشأن المسنين توضع بتوافق الآراء، وتتضمن توصيات في مجال البحوث وجمع البيانات وتحليلها، والتدريب، وفي المجالات القطاعية المتصلة بالصحة والتغذية وحماية المستهلك والسكن والبيئة والأسرة والرعاية الاجتماعية وتأمين الدخل والعمالة والتعليم. وشكلت خطة العمل أيضا أساسا لزيادة تطوير بعض الصكوك الدولية مثل، مبادئ الأمم المتحدة المتعلقة بكبار السن (القرار ٩١/٤٦، المرفق) والأهداف العالمية في مجال الشيخوخة لعام ٢٠٠١ (A/47/339، الجزء ثالثا) وكذلك أحدث هذه الصكوك وهو الإطار المفاهيمي للسنة الدولية لكبار السن (A/50/114).

١٣ - وتتسم الوثيقة التي تحتوي خطة العمل بجودة مضمونها وحسن صياغتها بالرغم من أنها تعكس أحوال الفترة التي وضعت فيها. فقد ظهرت منذ اعتماد الخطة حقائق اجتماعية واقتصادية وسياسية جديدة. كما ظهرت فئات جديدة من الدول مما يتطلب صياغة توصيات جديدة بشأن العمل المتعلق بالسياسات العامة في عدد من المجالات. وتتضمن هذه المجالات الشيخوخة النشطة، والرعاية، وحقوق المسنين ومسؤولياتهم، ودور وسائل الإعلام في تصوير الشيخوخة.

١٤ - وبالرغم من أن خطة العمل تتضمن إشارات عديدة إلى تنمية الفرد على مدى العمر، فإن هناك حاجة قائمة إلى وضع توصيات محددة تؤكد أهمية رسم سياسات عامة لدعم تنمية الفرد على مدى عمره لحين بلوغه سن الشيخوخة. ومن المجالات الأخرى التي تستوجب إعادة النظر مجال العلاقة بين المسنين وكل من الأسرة والمجتمع المحلي، ودورهما في تكريس التناغم بين مختلف الأجيال.

١٥ - ويجب أيضا التعمق أكثر في تناول البعد المجتمعي الكلي الذي يتناول العلاقة بين شيخوخة السكان والتنمية وصوغ توصيات عملية للاسترشاد بها في رسم السياسات العامة ولا سيما في البلدان النامية. وتشمل القضايا الرئيسية في هذا السياق، آثار شيخوخة السكان على المجتمعات بما في ذلك مسألة استدامة نظم الضمان الاجتماعي وغير ذلك من الآثار الاجتماعية والثقافية والسياسية وغيرها الناجمة عن الثورة الديموغرافية. ومن ذلك، على سبيل المثال، الكيفية التي ستؤثر بها شيخوخة السكان على نظم التعليم والعمالة والرعاية الصحية والاستثمار وأنماط الاستهلاك والادخار والسكن. وهناك حاجة إلى مزيد من التحليل لمسألة السكان والتنمية بحيث ستشكل عنصرا رئيسيا ضمن أي خطة توضع مستقبلا. وبالمثل، ينبغي، كذلك، إيلاء عناية كبرى لمسألة الجنسين والشيخوخة، ذات الطابع الشمولي وإدراجها ضمن السياسات العامة المقبلة.

١٦ - وبالرغم من أن الحكومات تظل هي الجهات الفاعلة الرئيسية في وضع السياسات الاجتماعية وتنفيذها، فهناك أيضا حاجة إلى إقامة شراكات متعددة القطاعات بين المنظمات الدولية والإقليمية والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص لمواجهة التحديات التي تطرحها الشيخوخة. ويتعين، في هذا الشأن أيضا، بلورة رؤية استراتيجية جديدة ووضع توصيات عملية لمساعدة مقرري السياسات ومنفذيها ولا سيما في البلدان النامية.

١٧ - ومن الواضح أن التعديل سيكون مفيدا للخطة، سواء عن طريق استكمال النص الحالي أو إخضاعه لتنقيحات واسعة. وفي البداية طلبت لجنة التنمية الاجتماعية في قرارها ٢/٣٧، ''استكمال'' خطة العمل. بينما أشارت الجمعية العامة لاحقا، في قرارها ٢٤/٥٤،

إلى ''تنقيح'' الخطة. ويقتضي تنقيح الخطة بالضرورة عملية مفاوضات مكثفة بين الحكومات، بمشاركة الجهات الفاعلة الرئيسية الأخرى. غير أن استكمال الخطة يشكل، من جهة أخرى، حسبما يبدو، نهجا أكثر واقعية، وضعا في الاعتبار الإطار الزمني المتوقع والموارد المتاحة حاليا، كما أنه يتيح صياغة توصيات إضافية لمجالات مختارة لم تُصغ بشكل جيد في الخطة الراهنة، كما سبق الذكر.

١٨ - ومن شأن المبادرات العديدة الهامة التي تتخذ في الوقت الراهن أن تدعم وضع الاستراتيجية الطويلة الأجل بشأن الشيخوخة وأن توفر الأساس لتنقيح/استكمال خطة العمل الدولية للشيخوخة مستقبلا. وتشمل تلك المبادرات برنامج البحوث الخاصة بالشيخوخة للقرن الحادي والعشرين، ووضع إطار للسياسة العامة من أجل إقامة مجتمع لكل الأعمار ومشروع دولي للشيخوخة في الأرياف. وعلاوة على ذلك، اتخذت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ واللجنة الاقتصادية لأوروبا، في الآونة الأخيرة، مبادرات كبرى في مجال الشيخوخة.

١٩ - وقد بوشر جدول أعمال البحوث الخاصة بالشيخوخة للقرن الحادي والعشرين، في شباط فبراير ١٩٩٩ باجتماع للخبراء عقد في فيينا. والغرض من هذا المشروع هو وضع جدول أعمال على نطاق العالم للبحوث الخاصة بالشيخوخة، لكي يتخذ أساسا لرسم سياسات عامة تستجيب لشيخوخة السكان والأفراد مع إيلاء تركيز خاص للبلدان النامية. وقد حدد فريق الخبراء في اجتماعه الأول المجالات العامة ذات الأولوية لإجراء البحوث، وأولويات البحوث الموضوعية والقضايا المنهجية الرئيسية التي تحتاج إلى حلها. وعقد اجتماع ثان رعته الحكومة الألمانية في نيويورك في الفترة من ١ إلى ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩. وقد درست مجالات البحوث، التي حددت في الاجتماع السابق، بقدر أكبر من التفصيل ووضعت قائمة نهائية بالأولويات، وجرى البحث في الشراكات الأولية الممكن إقامتها. وسوف تتمثل الخطوة النهائية في هذه العملية في تعيين الشركاء في مجال البحوث وإقامة الاتصال فيما بينهم. وستنتهي هذه العملية خلال عام ٢٠٠٠ بحيث تسهم بشكل مباشر في وضع الاستراتيجية الطويلة الأجل بشأن الشيخوخة.

٢٠ - ويوفر مشروع إطار السياسة العامة من أجل إقامة مجتمع لكل الأعمال، الذي تم تطويره خلال مشاورة الخبراء المعقودة في حزيران/يونيه ١٩٩٩ في جمهورية كوريا، والمرفق بتقرير الأمين العام المقدم إلى الجمعية العامة (A/54/268) منظورا شموليا سيفيد في الاضطلاع بالمهام مستقبلا.

٢١ - وخلال السنوات القليلة الماضية سعى المشروع الدولي المتعلق بالشيخوخة في الأرياف، الذي يتولى الريادة في تنفيذه مركز الشيخوخة في الولايات المتحدة التابع لجامعة ويست فيرجينيا، إلى عقد مؤتمر دولي في عام ٢٠٠٠. ويكمن الغرض من هذا المؤتمر في إجراء مناقشة عن حالة المسنين في المناطق الريفية وعن انعكاسات ذلك فيما يخص رسم السياسة العامة. وقد استفاد المشروع من الإطار المفاهيمي للسنة الدولية لكبار السن، ومن إسهامات أخرى للأمم المتحدة. ومن النتائج الرئيسية التي سيتمخض عنها المؤتمر وضع خطة عمل دولية للشيخوخة في الأرياف.

٢٢ - وفي كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ عقدت اللجنة الاقتصادية لأوروبا مؤتمرا تحت عنوان ''وضع السكان المسنين: التحضير لدخول القرن الحادي والعشرين'' من أجل تحقيق الأهداف التالية: استعراض الأحوال المعيشية للمسنين خلال العقد الماضي وتحديد التحديات التي يتعين مواجهتها في المستقبل؛ وإبراز نتائج المشروع الذي نفذته اللجنة لجمع عينات من البيانات التفصيلية المستقاة من عمليات جولة تعداد السكان التي تمت في أوروبا وأمريكا الشمالية خلال التسعينات؛ وإعداد برنامج للبحوث التي يجب إجراؤها خلال القرن المقبل في مجال الشيخوخة. ونفذت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ عددا من المشاريع خلال السنوات القليلة الماضية أهمها وضع إعلان وخطة عمل ماكاو بشأن الشيخوخة في آسيا والمحيط الهادئ واعتمادهما.

٢٣ - وسيكون من اللازم عند وضع خطة العمل المنقحة أو المستكملة إجراء مشاورات على نطاق واسع (مثلا مع الدول الأعضاء، وجهات التنسيق الوطنية، والمؤسسات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، ومنظمات المجتمع المدني المعنية والقطاع الخاص).

رابعا - عملية الاستعراض والتقييم

٢٤ - نظرت لجنة التنمية الاجتماعية خلال دورتيها الأخيرتين، كما سبقت الإشارة في الفقرة ٢ أعلاه، في مسألة فعالية عملية استعراض وتقييم خطة العمل الدولية لكبار السن، التي أذنت الجمعية العامة بإجرائها مرة كل أربع سنوات، وقدم الأمين العام، بناء على طلب الدولة الأعضاء، اقتراحات بشأن كيفية تحسين هذه العملية. وحتى الآن لم تتخذ اللجنة قرارا بتعديل الإجراء. وسوف يحل أجل عرض نتائج الاستعراض والتقييم المقبلين لخطة العمل على اللجنة في عام ٢٠٠١. وبناء على ذلك سيبدأ العمل فيهما في وقت مبكر من سنة ٢٠٠٠. وستجري، في ذات الوقت، مناقشة الأهداف العالمية في مجال الشيخوخة لسنة ٢٠٠١.

٢٥ - وتضمن التقريران الأخيران اللذان قدمهما الأمين العام إلى اللجنة (E/CN.5/1998/3، E/CN.5/1999/8) اقتراحا إلى الدول الأعضاء يقضي باستخدام المجالات ذات الأولوية الواردة في الخطة الطويلة الأجل كأساس لإجراء عمليات تقييم دورية عن طريق وسائل منها، على سبيل المثال، إرسال استبيانات مقتضبة ومركزة. ويمكن، فيما بعد، التوسع في بحث القضايا ضمن منشور حالة الشيخوخة في العالم المأذون بإصداره كل خمس سنوات، وبذلك يتم الجمع بين النشاطين. إضافة إلى ذلك، بوشر الآن، بمساعدة من حكومة هولندا، تنفيذ المشروع الخاص بإنشاء قاعدة بيانات تتعلق بالسياسات العامة في مجال الشيخوخة. وتجري إعداد قاعدة بيانات يمكن الدخول إليها بواسطة الإنترنت، وأرسلت استبيانات إلى جميع مراكز التنسيق الحكومية المعنية بالشيخوخة ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة العاملة في مجال الشيخوخة والمنظمات غير الحكومية الرئيسية لطلب إسهاماتها في مجال السياسة العامة. ومن المتوقع أن تساعد قاعدة البيانات هذه، الدول الأعضاء عن طريق تمكينها من تبادل المعلومات والخبرات فيما يتعلق بالسياسات والبرامج الخاصة بالشيخوخة، كما يتوخى منها أن تكون عونا في رصد خطة العمل في جميع مراحلها.

٢٦ - وكررت اللجنة طلبها إلى الأمانة العامة، الوارد في قرارها ٢/٣٧، بزيادة استكشاف إمكانية وضع مؤشر للتنمية يتعلق بالشيخوخة. وانطلاقا من بحث أولي، رئي أن هناك صعوبات مفاهيمية وتقنية عديدة يتعين تجاوزها قبل الشروع في أي عمل ملموس بخصوص هذا المؤشر. وتبحث الأمانة العامة إمكانية عقد مشاورات تقنية، رهنا بتوفر الموارد اللازمة.

خامسا - استنتاجات وتوصيات

٢٧ - يحظى عقد اجتماع ثان للجمعية العالمية للشيخوخة في عام ٢٠٠٢ بتأييد واهتمام واسعين بين البلدان التي أبدت رأيها في هذا الشأن. وأعرب عن وجهات نظر متنوعة فيما يخص تنقيح أو استكمال أو تعديل خطة العمل الدولية للشيخوخة. ويمكن اعتبار تعديل خطة العمل وإعداد استراتيجية طويلة الأجل للشيخوخة، المشار إليهما في قرار الجمعية العامة ٢٤/٥٤ عمليتين مترابطتين يمكن إنجازهما بالتتابع أو بالتزامن. وسوف يتعين عرض مشروعي النصين الأوليين على لجنة التنمية الاجتماعية للنظر فيهما خلال دورتها التاسعة والثلاثين وذلك من أجل وضعهما في صيغتهما النهائية بحلول عام ٢٠٠٢.

٢٨ - وتمشيا مع قرار الجمعية العامة ٥٤/٢٤ الذي اشتركت في تقديمه ٨٣ بلدا، سوف يتعين على لجنة التنمية الاجتماعية أن تتخذ، في دورتها الثامنة والثلاثين، قرارا بخصوص عقد اجتماع ثان للجمعية العالمية في عام ٢٠٠٢.

٢٩ - ومن أجل الشروع في عملية التحضير، قد ترغب اللجنة في إجراء تبادل للآراء بصورة أولية خلال دورتها الثامنة والثلاثين بشأن ما يلي:

(أ) نطاق جدول أعمال الاجتماع الثاني للجمعية العالمية، والخيارات الممكنة فيما يتعلق بتنقيح أو استكمال أو تعديل خطة العمل الدولية للشيخوخة لعام ١٩٨٢؛

(ب) مسائل التحضيرات الفنية؛

(ج) دور الفريق الاستشاري المعني بالسنة الدولية لكبار السن في العملية التحضيرية؛

(د) المشاركة وأنشطة الدعم والمناسبات وغير ذلك من المسائل المتعلقة بالتنظيم والموارد.

٣٠ - كما سيتعين على اللجنة أن تتخذ قرارا بشأن تأجيل الاستعراض والتقييم الخامسين لخطة العمل المأذون بإجرائهما في عام ٢٠٠١، وبشأن استعراض الأهداف العالمية في مجال الشيخوخة، إذا ما قررت المضي قدما في تنقيح خطة العمل.

الحواشي

(١) الاتحاد الأوروبي نيابة عن دوله الأعضاء الخمسة عشر و (الأرجنتين، واستراليا، وأستونيا، وإكوادور، وأوكرانيا، وإيران (جمهورية - الإسلامية)، وبلغاريا، وبنن، وبولندا، والجمهورية التشيكية، والجمهورية الدومينيكية، وجمهورية كوريا، ورومانيا، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، وشيلي، وغواتيمالا، وقبرص، وكوستاريكا، ولاتفيا، وليتوانيا، وليختنشتاين، ومالطة، وهنغاريا، واليابان).